كما حذّر رئيس كتلة الليكود في الهستدروت، يعقوب شماي، من ان تطبيق قانون الحد الادنى للاجور بصيغته الجديدة سوف يشجع ارباب العمل على الاستغناء عن العمال الحاليين واستخدام آخرين من المهاجرين الجدد بأجور أقل، الامر الذي سيرفع حدّة التوتر بين هؤلاء المهاجرين والقدامى (**معاريف**، ٢٩/١١/١٩٩٠).

شهدت الايام القليلة التي سبقت موعد الاضراب المفتوح اتصالات حثيثة بين الوزير موداعي ونائبه، من جهة، وبين سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، ومساعديه، من جهة اخرى، بهدف التوصل الى اتفاق تسوية لتجنّب الخسائر الفادحة التي قد تصيب القطاع الاقتصادي في حال تنفيذ الاضراب. كما سارع كيسار الى ضمان تأييد اتحاد غرف التجارة، واتحاد ارباب الصناعة، بعد ان هدّدا باستصدار أمر قضائي بمنع الاضراب، وذلك باعلانه عن ان الاضراب لن يشمل قطاعي الصناعة والاعمال (**دافار**، ٣٠/١١/١٩٩٠).

ومع اقتراب موعد الاضراب المعلن، تركزت محاولات التسوية على نقطتين اساسيتين: فرض ضريبة على صناديق التقاعد وأرباحها، وتخفيض الحد الادنى للاجور. ومع فشل الطرفين، وزارة المالية والهستدروت، في التوصل الى اتفاق تسوية بشأن هذين البندين، شهدت اسرائيل يومين من الاضراب العام شمل قطاعي التعليم والصحة والوزارات الحكومية والسلطات المحلية وخدمات الطوارىء والموانىء والمطارات والاذاعة والكهرباء والبريد والصناعة الجوية والعسكرية والمواصلات وشركة «مكوروت» (**هآرتس**، ٢/١٢/١٩٩٠). ومنذ اليوم الاول للاضراب تبين ان الاقتصاد الاسرائيلي يواجه خسائر بعشرات الملايين من الشيكلات، الامر الذي دفع الوزير موداعي الى دعوة كيسار الى التوجه معاً الى رئيس الدولة من أجل التوسط بين الطرفين (**يديعوت احرونوت**، ٣/١٢/١٩٩٠).

مع انتهاء اليوم الثاني للاضراب، تمّ التوصل الى اتفاق بين المالية والهستدروت لانهاء الاضراب في القطاع العام، على أساس البدء، فوراً، بمفاوضات، بهدف التوصل الى تسوية بشأن التعديلات في قانون الحد الادنى للاجور. وفي ملحق غير معلن لهذا الاتفاق، تحدد فرض ضريبة على ارباح صناديق التقاعد بنسبة ١٣,٣ بالمئة، بدلاً من نسبة عشرين بالمئة، كما طالبت بذلك وزارة المالية. كما تمّ الاتفاق على ان تستمر المفاوضات بشأن الحدّ الادنى للاجور حتى تاريخ ١٥/١/١٩٩١؛ فاذا لم يتمّ التوصل الى تسوية في ذلك الحين، يحق لوزير المالية اعادة طرح قانون وزارته في الكنيست (**دافار**، ٤/١٢/١٩٩٠).

وكما في كل عام، تمتّ الموافقة، في القراءة الاولى في الكنيست، على مشروع الميزانية الجديدة بتأييد ٥٣ نائباً من الائتلاف الحكومي، ومعارضة ٤٨ نائباً من المعارضة، وامتناع ثلاثة نواب (اثنان من حركة «موليدت» والنائب يعقوب شماي من الليكود)، وغاب اعضاء حركة «هتحياه» احتجاجاً على رفض وزارة المالية، حسب ادعائهم، رصد مبلغ ٢٨ مليون شيكل لتمويل استيعاب الفي عالم من المهاجرين الجدد في وزارة العلوم والتكنولوجيا. ومن جهته كرر الوزير موداعي، في خطاب قبيل التصويت على مشروع الميزانية، القول ان أرقام الميزانية تستند الى توقّعات أكيدة بقدوم ٣٠٠ الف مهاجر جديد خلال العام ١٩٩١، وبتحديد العجز المالي بنسبة ٥,٥ بالمئة فقط خلافاً لقول عضو الكنيست ابراهام شوحاط ان العجز سيصل الى سبعة بالمئة. وبعد اقرار الميزانية المقترحة بالقراءة الاولى، أُحيل مشروع الميزانية الى اللجنة المالية التابعة للكنيست لمناقشته وادخال تعديلات عليه، تمهيداً لاعادة طرح الميزانية لاقرارها في القراءتين، الثانية والثالثة، في الكنيست، عشية بدء السنة المالية الجديدة، في بداية نيسان (ابريل) ١٩٩١ (**هارتس**، ٢٧/١٢/١٩٩٠).

م. ب.